

اللاجئون الفلسطينيون والتسوية السياسية

د. حسن عبد الرحمن البرميل*

* أستاذ مساعد في علم الاجتماع/ مشرف متفرغ/ منطقة بيت لحم التعليمية/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

تناولت هذه الدراسة محورين رئيسيين في موضوع اللاجئين الفلسطينيين، وقد عالج أولهما هذا الموضوع في سياق المفاوضات متعددة الأطراف، ووضح الرؤى المتباينة لحل قضية اللاجئين في مؤتمر مدريد الذي انعقد في شهر تشرين الأول عام ١٩٩١م وما تبع هذا المؤتمر من جلسات في واشنطن التي لم تفض إلى شيء، ومع انطلاق اتفاق أوسلو الذي وفرّ حلاً لقضية نازحي عام ١٩٦٧م فقد وضح هذا الجزء من الدراسة تداعيات قضية اللاجئين وأبعادها في هذه الاتفاقية. وتناول المحور الثاني السيناريوهات والخطوات المقترحة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وبين الاقتراحات النظرية والعملية التي قدمها لفيف من السياسيين والأكاديميين في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وموضحة مجموعة من السيناريوهات المحتملة بشأن هذه القضية، واضعاً في آخر هذه السيناريوهات حلاً لم يكن في حسابان المفاوضين عند الأطراف كافة، وأحسبه الحل الأكثر واقعية ونجاعة، لأنه حل إلهي لا يمكن المساس به، لأنه قدر مقدور من الله جلت قدرته.

وقد تبني الباحث في دراسته المنهج التحليلي لأنه الأنسب في تحقيق هدف الدراسة الرئيس، وهو التعرف على وضع اللاجئين الفلسطينيين في أروقة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما تبني منهج تحليل المضمون، وبشكل خاص في تناوله للمشهد الإسلامي ورؤيته لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وأما التساؤل الذي تدور حوله الدراسة فهو على النحو الآتي. ما وضع اللاجئين الفلسطينيين في سياق المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟ وما السيناريوهات المحتملة لحل قضيتهم؟.

Abstract:

This study dealt with two main aspects of the Palestinian refugees issue. The first aspect handled the issue of the Palestinian refugees within the context of the multi-lateral negotiations. It also clarified the different visions of solving the Palestinian refugees issue as proposed by the Madrid Conference which was convened in October, 1991 along with the sessions held in Washington, D.C. in the wake of this conference, which all did not lead to anything. Following the Oslo accord which provided a solution to the 1967 displaced Palestinians, this part of the study clarified the ramifications and dimensions of the refugees issue in this accord. The second aspect dealt with the scenarios and solutions suggested for the Palestinian refugees issue and illustrated the theoretical and practical suggestions which were put forward by a group of Israeli and Palestinian politicians and academicians. In addition, it clarified a number of possible scenarios for the resolution of this issue. As a result of these scenarios, this part of the study finalized a solution that was not taken into consideration by all the negotiating parties. This is thought to be the most realistic and definitive solution because it is divine and cannot be challenged, merely because it is destined by God. The analytical approach has been used because it best suits the main objective of the study. Which is to investigate the status of the Palestinian refugees in the Israeli-Palestinian negotiations. The researcher also used the content-analysis approach to deal with the Islamic scene in particular and its vision to resolve the Palestinian refugees' issue.

The main question of the present study is: “What is the status of the Palestinian refugees in the Israeli-Palestinian negotiations and the possible scenarios for their cause?”

مقدمة:

لعل أكثر ما يقلق الزعامة الإسرائيلية قديمها وحديثها مشكلة اللاجئين التي تتعدى مسألة شعب شرد من دياره، مدنه وقراه وبواديه، ليتشتت في ديار الاغتراب، ويعيش على صدقات المحسنين في الأمم المتحدة، أنها قضية شعب اقتلع من أرضه ظلماً وبهتاناً وإرهاباً، ليعيش على أنقاضها يهود لملموا من شتى بقاع العالم، يحطون الرحال في «ارض الميعاد» كما يزعمون، واللاجئون الذين كانوا بضع مئات من الآلاف عام ١٩٤٨ غدوا اليوم ملايين، تجمّع بعضهم في مخيمات تفتقر في معظمها إلى أدنى معاني الحياة، فيما تأقلم بعضهم الآخر مع المجتمعات التي عاشوا فيها، بيد أن قاسمهم المشترك جميعاً، أبصار ترنو بعيداً إلى حيث تضرب جذورهم عميقاً في الأرض الفلسطينية تفوح منها رائحة عرقهم ومسك دمائهم. (موريس، ١٩٩٣: ٧).

إن تركيز إسرائيل على حل مشكلة اللاجئين لم يأت من فراغ، فقادتها معنيون بطمس معالم القضية الفلسطينية، ومثل هذا الوهم لا يتسنى تحقيقه إلا عبر حل هذه المشكلة. (موريس ١٩٩٣: ٧)، وارتكزت التوجهات الخاصة لحلها خلال العقد الأخير إلى الفصل ما بين الحقوق وبين السياسة الواقعية، إذ يقول بعضهم إنه على الرغم من أن الحقوق جميلة إلا أنه لا ينبغي وضعها جانباً بسبب الحقائق القاسية. إلا أن هذه الأقوال ماهي إلا افتراض زائف وخطر، وبخاصة فيما يتعلق بقضية اللاجئين، فالمبادئ الحقيقية هي التي لها حظ في التطبيق العملي من أجل الوصول إلى تسوية واقعية لقضية اللاجئين (نابلسي، ٢٠٠٣: ٣). وبناءً عليه ستعالج هذه الورقة البحثية محاور ارتبطت بحل هذه القضية في إطار التسوية السياسية.

مشكلة الدراسة:

شكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين بعداً مهماً في الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨م، وكان لها تداعيات مختلفة على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البناء الاجتماعي الفلسطيني الذي يضم نسقاً اجتماعياً طارئاً لم يكن من أصوله وهو ما يعرف (بالمخيم)، كما كان لهذه القضية آثار واضحة في الأمن العربي الإقليمي، مما أرق صانعي القرار في المؤسسة السياسية العربية لما لها من تأثيرات مختلفة عليهم، ولم تكن هذه الآثار أقل وطأة في البعد الدولي، إذ استحوذت قضية اللاجئين الفلسطينيين على كثير من القرارات الدولية التي صيغت في أروقة الأمم المتحدة، والتي

أكدت في مجملها أن حل هذه القضية يكمن في حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم عام ١٩٤٨ م بفعل العمليات العسكرية الإسرائيلية.

ومع انطلاق العملية التفاوضية في مدريد بين الفلسطينيين والإسرائيليين وما تبعها من مفاوضات في أوسلو، أرجئت قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، ومن هذا المنطلق تركزت هذه الدراسة على المشكلة البحثية الآتية: ما وضع اللاجئين الفلسطينيين في سياق المفاوضات المتعددة الأطراف، وما السيناريوهات المحتملة لحل قضيتهم؟

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس وهو: ما الآليات المقترحة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

ويتفرع عنه السؤال الفرعي الآتي: ما السيناريوهات المحتملة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

منهج الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة آنفة الذكر، تبنى الباحث المنهج التحليلي من خلال إلقاء الضوء على الاقتراحات الرسمية وشبه الرسمية، وعلى الصعيدين الفلسطيني والإسرائيلي التي ناقشت قضية اللاجئين الفلسطينيين، منهيماً هذا الاستعراض بالسيناريوهات المحتملة لحل هذه القضية، وفي سياق المشهد الأخير الذي يتناول رؤية الإسلام لهذه القضية، فقد لجأ الباحث إلى منهج تحليل المضمون للوقوف على التفسيرات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة المرتبطة بالصراع مع اليهود.

اللاجئون الفلسطينيون في سياق المفاوضات المتعددة الأطراف:

تكتسب قضية اللاجئين الفلسطينيين أهمية كبيرة في الوقت الراهن، نتيجة ارتباطها الوثيق بمستقبل عملية السلام في المنطقة. فما زالت قضية اللاجئين رغم مرور أكثر من خمسين عاماً على وجودها، ورغم تأخر ترتيبها في سلم المفاوضات، تمتلك قوة تأثير هائلة في مجمل العملية التفاوضية وعلى مستقبل عملية السلام في المنطقة، وينبع مصدر هذا التأثير من إدراك مختلف الأطراف المعنية بضرورة إنهاء الصراع في المنطقة، لحقيقة أنه لا يمكن تحقيق سلام مستقر ودائم، بدون إيجاد حل جذري لهذه القضية يكون مقبولاً

من الشعب الفلسطيني. فهل بإمكان أحد أن يتصور وضعاً تُسوَّى فيه في نهاية المطاف قضايا سائكة مثل: الحدود، والسيادة، والقدس، والمستوطنات، والمياه، وإنجاز سلام مستقر وراسخ على مستوى المنطقة وعلى المستوى الإقليمي الأوسع، مع بقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين بدون حل؟ لا شك في أن الإجابة ستكون: لا، فقضية اللاجئين ما زالت مرتبطة كذلك بعناصر التسوية الإقليمية الأكثر شمولاً، مما يعني تأثر مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمستقبل قضية اللاجئين (سلامة، ١٩٩٩: ٢٣٣).

لقد قبلت مختلف الأطراف في المنطقة الدخول في عملية السلام على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢) ورقم (٣٣٨) كأساس للعملية التفاوضية. وكان هذان القراران قد صدرا أثر حربي ١٩٦٧م و١٩٧٣م. وكان القرار (٢٤٢) قد دعا إلى تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين، إلا أنه ترك تعريف اللاجئين غامضاً، إذ قد يعني ذلك لاجئي سنة ١٩٦٧م فقط، أو قد يشمل لاجئي سنتي ١٩٤٨م و١٩٦٧م. والواضح أن (إسرائيل) حبّدت التفسير الأول، وأصبحت كلمة النازحين جزءاً من التعابير الدبلوماسية، وتستخدم حالياً للإشارة إلى لاجئي سنة ١٩٦٧م تحديداً. وبالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن اللاجئين هم كل أولئك الذين تضرروا بالحرب مع (إسرائيل)، سواء في سنة ١٩٤٨ أو في سنة ١٩٦٧، وأولئك الذين منعوا من العودة إلى مساكنهم بعد هاتين الحربين، وكذلك الذين طردوا من ديارهم بعد أن احتلت (إسرائيل) المناطق. (Zureik, 1996: 46).

وكان التفسير الفلسطيني واضحاً في مؤتمر مدريد في تشرين الأول لسنة ١٩٩١. ففي الجلسة الافتتاحية أعلن رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي في خطابه أنه «أن الأوان لكي نروي قصتنا»، وهذه قصة مدارها النزوح والشتات، ومما قاله: «وفي الوقت الذي نخاطبكم فيه، تلازمنا وتلاحقنا فيه عيون الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين منذ سنة ١٩٤٨م، ومن المشردين منذ سنة ١٩٦٧م، ومن المبعدين. فليس أسمى من مصير الإبعاد والنفي. أعيدوهم إلى الوطن، فحق العودة حق لهم (3: Abdull Shafi, 1991)، وخلال الأشهر الأولى للمفاوضات التي بدأت في مدريد، وانتقلت فيما بعد إلى أماكن أخرى، ولا سيما واشنطن، لم يُنجز إلا القليل من التقدم، بسبب المماطلة الإسرائيلية التي كانت تهدف إلى توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. إلا أن انتخابات سنة ١٩٩٢م في (إسرائيل) التي أسقطت حزب الليكود برئاسة شامير، وأدت إلى فوز حزب العمل برئاسة رابين غيرت مجرى المفاوضات، وشهدت إبرام اتفاقات بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية (47: Zureik, 1996).

وعلى الرغم من أن حق العودة للفلسطينيين هو العنصر الرئيس لوضع الفلسطينيين الذي طُرح في مؤتمر مدريد، والمناداة بتثبيت قرار (١٩٤) الصادر عن الجمعية العامة

للأمم المتحدة كأساس للمفاوضات بين الفلسطينيين و (إسرائيل) ، فإن هذا المطلب قد رفض (إسرائيلياً) ، بل عارضت (إسرائيل) أية مفاوضات تستند على هذا القرار. (P.R.R.N* , 2000: 1).

ومع انطلاق اتفاق أوسلو، فقد وفر هذا الاتفاق شروطاً لحل قضية نازحي سنة ١٩٦٧م، وذلك في سياق لجنة رباعية تمثل الأردن، ومصر و (إسرائيل) والفلسطينيين، وجاء فيه:

١. دعوة الطرفين في حكومتي مصر والأردن للمشاركة في إنشاء ترتيبات للتعاون وحسن العلاقات بين حكومة (إسرائيل) وممثلين فلسطينيين من جهة، وحكومتي مصر والأردن من جهة أخرى، وستتضمن هذه الترتيبات تشكيل اللجان المستمرة للتفاوض.

٢. ستقرر اللجنة المستمرة بالاتفاق على أشكال قبول الأشخاص الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧م مع الإجراءات الضرورية لضمان الاستقرار، ومنع الفوضى والإخلال بالنظام.

٣. ستعالج اللجنة المستمرة القضايا الأخرى المتعلقة بالأمور العامة، وهذا يتفق مع المادة (ب) في اتفاق السلام الأردني الإسرائيلي التي تضمنت العنوان: «اللاجئون والأشخاص المشردون» ونصت هذه المادة على ما يأتي:

أ. الاعتراف بالقضايا الإنسانية الكبيرة التي تسببت لكلا الطرفين بوساطة الصراع في الشرق الأوسط، مما أدى إلى وجود المعاناة الإنسانية، وسيبحث الطرفان في تخفيف هذه المعاناة على المسار التفاوضي الثنائي.

ب. الاعتراف بأن القضايا الإنسانية الواردة أعلاه نتجت عن الصراع في الشرق الأوسط ويمكن حلها من خلال المفاوضات على النحو الآتي:

♦ بالنسبة لوضع الأشخاص المشردين تشكل لجنة رباعية تعمل معاً بين مصر والفلسطينيين.

♦ بالنسبة لوضع اللاجئين:

- في حالة ضمهم تتكون مجموعة عمل متعددة الجوانب تبحث وضعهم.
- في مفاوضات الإطار تتكون مجموعة ثنائية تبحث وضعهم.
- من خلال إنجاز اتفاق برنامج الأمم المتحدة والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والمشردين والتي تتضمن المساعدة في توطينهم (3- 2: Giant, 1995).

وقد عقدت اللجنة الرباعية المستمرة اجتماعاً على مستوى وزاري في عمان في آذار/مارس ١٩٩٥، بعد التوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي- أردني، وقررت عقد اجتماعات من حين إلى آخر على مستوى خبراء اللجنة الفنية. وكان إطار مرجعيتها إعلان المبادئ، واتفاق السلام الأردني الإسرائيلي، وتلك البنود الواردة في اتفاقية كامب ديفيد ذات الصلة بالنازحين (تماري، ١٩٩٦: ٣٢).

وكان يقصد بتضمين اتفاق السلام الأردني- الإسرائيلي موافقة الأردن على الانضمام إلى اللجنة الرباعية التي جاءت نتيجة اتفاق ثنائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد تضمن اتفاق كامب ديفيد من ناحية أخرى، إشارة قوية إلى إعادة النازحين وفقاً لجدول زمني يتجاوز الفترة القصوى للحكم الذاتي خمسة أعوام، ومثل هذا الجدول الزمني لم يتضمنه إعلان المبادئ (تماري، ١٩٩٦: ٣٣).

ولعل قراءة متمعنة للمنطق الذي حكم معالجة مشكلة اللاجئين والنازحين عبر مساري التسوية والمفاوضات، تمكننا من الخروج بالانطباعات الآتية:

- لم تنص موثائق التسوية المعتمدة من كل الأطراف المباشرة والمعنية بالقضية الفلسطينية على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) الذي صدر سنة ١٩٤٨، والذي يقضي بعودة اللاجئين أو تعويضهم، كما لم تنص هذه الموثائق على قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٧) الخاص بعودة النازحين. بينما جرت الإشارة للقرار (٢٤٢) المتعلق بتسوية نتائج حرب سنة ١٩٦٧. ومن هنا انتشرت وجهة النظر القائلة بأنه جرى تجاهل مشكلة اللاجئين تحت نية شطب حقهم في العودة، والتركيز إعلامياً على بدائل أخرى، وذلك لتهيئة الأجواء لتمرير هذه البدائل.

- تطبيقاً لموثائق التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، فقد عاد من الشتات إلى الوطن الفلسطيني بضعة آلاف من اللاجئين أو النازحين، ليس بصفتهم عائدین ضمن آلية لإعمال حق العودة، وإنما لكونهم ملحقين بالأجهزة الفلسطينية التي سمحت لها تلك الموثائق بممارسة نشاطها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالطبع فإن الحديث عن إدخال بضعة آلاف من الموظفين وملحقاتهم الأسرية، يختلف كلياً عن عودة بضعة ملايين من اللاجئين والنازحين.

- هذه الموثائق فرّقت بين النازحين واللاجئين من ناحية وبين موظفين في السلطة من ناحية أخرى.

- كل أطر التفاوض العملي عبر لجنة اللاجئين متعددة الأطراف، ولجنة النازحين بناء على صيغة أو سلو تفصح عن تمسك الأطراف بموافقتها المعلنة تاريخياً تجاه المشكلة، فالفلسطينيون يعلنون التمسك بالقرارات الدولية الداعية للعودة وتقرير المصير،

والإسرائيليون معرضون عن تنفيذ هذه القرارات. وتفصح هذه الأطر عن الإيقاع الرتيب للتعامل مع قضية اللاجئين، فالقضية مؤجلة إلى مرحلة نهائية، لا يدري أحد متى ستبدأ، ولا متى ستنتهي حين تبدأ. ومن المؤشرات على إغفال عامل الوقت أو ما يطرحه الجانب الإسرائيلي في حدود لجنة النازحين هو إمكانية عودة سنوية لنحو خمسة آلاف نازح في الحد الأقصى، وهذا يعني أن عودة أقل من مليون نازح، قد تستغرق عقوداً طويلة، ناهيك عن عودة اللاجئين (أكثر من أربعة ملايين لاجئ) بشكل كامل.

● وسط الاختلاف في كل ما يتصل بحق العودة، جرى اتفاق مبدئي على أهمية العناية بتحسين أوضاع اللاجئين والنازحين حيث هم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية، لا سيما سكان المخيمات منهم في كل مكان، وذلك مع الإقرار باختلاف النوايا تجاه هذه الخطوة. (الأزرع، ١٩٩٨: ٢٩-٣٠).

● فيما يتعلق بتأثير ناتج التسوية على مسألة ضمانات حقوق اللاجئين والنازحين وأوضاعهم يمكن ملاحظة ما يأتي:

■ على الصعيد الدولي:

حدثت تطورات لافتة للنظر، يصعب التكهّن بما يمكن أن تفضي إليه في وقت لاحق. ففي سنة ١٩٩٣ امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية ولأول مرة منذ عام ١٩٤٨ عن التأكيد على القرار (١٩٤)، وهي التي كانت تتبنى طرحه للتصويت وتدعمه. وزعمت الولايات المتحدة أنها تريد تجنب القضايا التي من شأنها إثارة الانقسام في موقف الأطراف المتناقضة، وأن مشكلة اللاجئين يجب أن تُسوى على طاولة المفاوضات. لكن هذا التفسير غير مقنع، بل ربما كان السبب في هذه الانعطافة الأمريكية هو أن آلية أو سلو سمحت بتراجع قوى دولية معينة عن موقفها التقليدي تجاه القرار المذكور، لكون الطرف الفلسطيني قبل التفاوض المباشر حول مختلف القضايا بمعزل عن غطاء من الأمم المتحدة، وكون وثائق التسوية لم تأت على ذكر قرار (١٩٤) الذي يمثل المرجعية الدولية للتعامل مع مشكلة اللاجئين.

■ على الصعيد العربي:

أحدثت التسوية ارتباكاً كبيراً في صفوف اللاجئين والنازحين بمثل ما فعلت لدى بعض المجتمعات والحكومات المضيفة لهم. وذلك أمر طبيعي باعتبار أن التسوية فتحت ملف اللاجئين على أكثر من خيار من دون تحديد أي الخيارات سوف تكون النتيجة النهائية للتفاوض بشأنهم. والذي لا شك فيه أن كل خيار أو بديل محتمل التنفيذ ستكون له تداعياته سلباً أو إيجاباً، ويحتاج إلى استعدادات متعددة المصادر للتعاطي معه اجتماعياً وقانونياً وسياسياً، بل ربما غيرت بعض هذه البدائل من الطبيعة السكانية والسياسية لبعض الدول.

■ على الصعيد الفلسطيني:

يفترض أن قيام سلطة فلسطينية في الضفة وغزة سيهيئ فرصاً أقوى لسد حاجات اللاجئين وبخاصة توفير الأمن الذاتي والتخلص من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي. فإن جرى التسليم جدياً بأن الاحتلال إلى الزوال في وقت أو آخر، فإن اللاجئين المقيمين في مخيمات الضفة وغزة سوف يقعون تحت سلطة فلسطينية مباشرة لأول مرة منذ عام ١٩٤٨م. وهذه الحقيقة لا تنطبق على بقية اللاجئين والنازحين في الشتات، وينشأ عنها ضرورة تحديد علاقة هذه السلطة بهذا القطاع الواسع. كما تثار التساؤلات حول مدى قدرتها على اتخاذ القرارات تجاه اللاجئين كلهم فيما يتعلق بقضايا حيوية لهم، كحق العودة والتعويض والتأهيل الصحي وإعادة الإسكان وإيجاد فرص العمل وضمان حق التنقل وحرية الرأي والتعبير، وحول علاقة هذه السلطة بالدول المضيفة للاجئين، وحدود اختصاص الجانبين (الأزعر، ١٩٩٨: ٣٣-٣٤).

بعد الخروج بهذه الانطباعات، فإنه ما من شك في أن اتفاقية أوسلو شكلت نقطة تحول في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، تلك الاتفاقية التي اعتمدت على فلسفة تمثلت في اتفاق الأطراف القائم على توازن المصالح والمساومة والإيفاء بالحاجات الأساسية للطرفين أساساً. وتم تجاوز المرجعيات القانونية مثل قرار (١٩٤) المتعلق بحق العودة (شبلان، ١٩٩٥: ٢٠-٣٢).

وفي ظل سياسة منظمة التحرير الفلسطينية القائمة على أولوية إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة، فإن القضايا التي ما دونها تصبح مجرد أوراق للمساومة لصالح تحقيق أكبر قدر من المكاسب تخدم الأولوية الأساسية من ناحية، وأما من الناحية الثانية، فإن مفاوضات تقوم على توازن المصالح ستعتمد على توازن القوى. هذا التوازن الذي يستند إلى نتائج الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحرب الخليج، وسيعطي ذلك الطرف الإسرائيلي أفضلية شبه مطلقة في المفاوضات، وبالتالي فإن حق العودة لا يمكن له أن يتحقق في مفاوضات يكون فيها الطرف الإسرائيلي هو الأقوى «حيث بخرت اتفاقية أوسلو الجهود الدولية التي سعت إلى تطبيق القرار (١٩٤)* كأساس لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين (Pulfer, 1997: 19).

وهذا ما عبّر عنه محمد الحلاج حين خلص في دراسته إلى أن «الفريق الفلسطيني

قرار ١٩٤: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تاريخ ١١/١٢/١٩٤٨ قرارها (١٩٤) الذي يقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر.

المفاوض الذي أنيطت به مهمة إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين قد أفسد العملية التفاوضية، بتجاهله للمعايير الأخلاقية والقانونية التي قبل بها المجتمع الدولي لما يزيد عن أربعة عقود. وأن هذا الفريق من خلال وضعه لقرارات الأمم المتحدة على الرف، فقد وضع مستقبل اللاجئين الفلسطينيين تحت رحمة ميزان القوى، وجعل حقوق اللاجئين قاصرة على الأمور التي ترغب (إسرائيل) في التنازل عنها (Hallaj, 1994: 13).

وخلاصة القول، إن حق التملك الخاص لا يمكن تجاهله بالاحتلال، أو سيطرة أية دولة. ولا يمكن تجاهله أيضاً عبر الاتفاقيات أو المعاهدات بين الجماعات والدول. وعليه، فإن حق اللاجئين في أملاكهم هو حق ثابت وغير مرتبط بفشل اتفاقات أوسلو أو نجاحها، أو حتى بالإعلان أو عدم الإعلان عن دولة فلسطينية بعد تطبيق اتفاقية أوسلو (Abu Sitta, 1998: 8).

الحلول والسيناريوهات المقترحة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين:

ما دامت مشكلة اللاجئين قد وُضعت قيد جدول تفاوضي، فمن المرجح أن كل طرف معنى بالمشكلة ستكون له تصورات بشأن حلّها، وفي هذا السياق ستُوضح بعض الحلول المقترحة لحل هذه القضية، وستدرج ضمن نوعين من الاقتراحات هما: الاقتراحات الفلسطينية، والاقتراحات الإسرائيلية.

أولاً: الاقتراحات الفلسطينية:

تعددت الاقتراحات التي أعلنها الجانب الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، فمنها ما تمسك بالحق التاريخي والقانوني بعودة اللاجئين إلى وطنهم، ومنها ما تنازل عن هذا الحق، تحت غطاء اللاواقعية في إيجاد آلية لتنفيذ قرار حق العودة، وذلك من قبيل المجاملة السياسية (لإسرائيل) لأغراض نفعية شخصية لا مجال لذكرها.

وتشمل الاقتراحات الفلسطينية لحل قضية اللاجئين ما يأتي:

• الحل الفلسطيني القانوني المستند إلى قرارات الشرعية الدولية:

استناداً إلى قرار (١٩٤) الصادر عن الأمم المتحدة، يؤكد هذا الحل الحق السياسي والمعنوي للاجئين في العودة إلى منازلهم في فلسطين التاريخية، والتطبيق الفعلي لهذا الحق. وتتحمل (إسرائيل) مسئولية التعويضات، ودفع الأموال اللازمة تعويضاً لمن يختار عدم العودة إلى داخل (إسرائيل)، وذلك بهدف مساعدة الدولة الفلسطينية في عملية

الاستيعاب وإعادة التوطين. وتتراوح قيمة التعويضات الفردية، ما بين ١٥ - ٢٠ مليار دولار أمريكي. والاعتراف بحق العودة هو أمر مطلق ضمن هذا الحل، لكن ممارسته ستكون اختيارية، وهناك بعض اللاجئين ممن سيعودون إلى منازلهم إذا ما منحوا هذا الخيار، بينما سيختار العديد من اللاجئين من الذين اختاروا التعويض العودة إلى دولتهم (Alpher, 1998: 12).

• اقتراح « سلمان أبو ستة »:

وقد اقترح إمكانية تقسيم (إسرائيل) إلى ثلاثة مناطق. المنطقة رقم (١): وتضم ثمانى مناطق في قلب دولة (إسرائيل) وحول حيفا، وتقدر مساحتها (١,٦٨٣) كم^٢، ويقطن فيها (٦٨٪) من اليهود، وهذه المنطقة وموقعها معروفة بسطحها وموقعها بالنسبة لأراضي اليهود في سنة ١٩٤٨. وهذا يؤكد بأن الاستيطان اليهودي لم يتغير خلال الثلاث والخمسين السنة الماضية (Abu Sitta, 2000: 2- 7).

المنطقة رقم (٢): وتضم مناطق قريبة وبمساحة (١,٣١٨) كم^٢ ويقطن بها ما نسبته (١٠٪) من السكان اليهود. وهذه المنطقة مساوية تقريباً لمنطقة أراضي الفلسطينيين الذين بقوا في الدولة العبرية.

وهذا يعني بأن المنطقتين (٢+١) اللتان تشكلان ما مساحته (١٥٪) من أرض (إسرائيل) يقطنها ما نسبته (٧٨٪) من نسبة سكان (إسرائيل). أما بقية الأراضي فتقع في المنطقة رقم (٣) وتشكل مساحتها (١٧,٣٢٥) كم^٢، وهو ما يعادل موقع ومساحة منطقة اللاجئين الفلسطينيين، ويسكن في هذه المنطقة ما نسبته (٢٢٪) من الإسرائيليين في الوقت الحالي. وإن الحقيقة المرّة هي أن (١٦٠,٠٠٠) يهودي يعيشون بحرية على الأراضي التي كان يسكنها (٤,٩٠٠,٠٠٠) لاجئ فلسطيني، والذين أغلبهم يسكنون في مخيمات تبعد كيلومترات عدة من هذه الأراضي (Abu Sitta, 1998: 8).

لذلك، فلو قدر للاجئين الفلسطينيين العودة إلى أراضيهم، فإن أغلبهم سوف يسكنون في المنطقة رقم (٣)، حيث أن الكثافة السكانية سترتفع من ٨٢ - ٢٤٦ كم للشخص الواحد. وإن معدل الكثافة السكانية سيرتفع في (إسرائيل) من ٢٦١ - ٤٨٢ كم للشخص الواحد، وهذا لا يُعد كبيراً على مناطق اليهود كما تدّعي (إسرائيل) (Abu Sitta, 1998: 8).

• اقتراح مركز بديل:

اقترح مركز بديل حلاً لتنفيذ التعويض إلى جانب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى

مساكنهم التي هجروا عنها عام ١٩٤٨م، وصنف هذا المركز التعويض إلى أربعة أنواع وهي:

- التعويض لأولئك الذين لا يرغبون في العودة.
- التعويض للعائدين عن ممتلكاتهم الضائعة، أو الممتلكات المتضررة.
- تعويض عن الدخل الناتج عن استعمال ممتلكات اللاجئين.
- التعويض عن الأضرار المعنوية.

وبناءً على افتراض أن أعداداً كبيرة من اللاجئين سيختارون العودة، وبالتحديد أولئك القاطنون في المخيمات، فإن التعويضات المطلوبة في الأساس تنطبق على التصنيفات (٢، ٣، ٤) الواردة أعلاه.

إن تقدير التعويضات عن الخسائر والأضرار في الممتلكات (نوع ٢) ، ربما يبدو صعباً للوهلة الأولى، مع الأخذ بعين الاعتبار المدة -أكثر من خمسة عقود- التي مضت على النزوح، وعلى أية حال، فإن هذه القضية لم يثبت قطعاً استحالة تخطيها في حالات مشابهة في العقد الأخير من هذا القرن (ما يتعلق بتسجيل الأراضي في فلسطين) . وفيما يتعلق (بإسرائيل) وفلسطين، فإن هناك توثيق مادي متعدد الأصناف (ويشمل هذا التوثيق تقارير لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة، وخرائط استكشاف فلسطين، ومسح خرائط فلسطين، والتصوير الجوي، والطابو، وتسجيل حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي، وتسجيل الأراضي ما قبل عام ١٩٤٨، ومؤسسات الاستيطان الصهيوني اليهودي، والتمويل الوطني اليهودي، وإدارة الأراضي الإسرائيلية، ووثائق شخصية ملحقة بسجلات الأنروا، ووثائق شخصية أخرى ما زال اللاجئين يحتفظون بها) . وتجميع هذه الوثائق باستخدام البرامج الإحصائية والتكنولوجية يوفر دليلاً مهماً لتسهيل عملية تعريف وتقييم الممتلكات. وأثناء تقدير التعويضات يجب الأخذ بعين الاعتبار الملكية بمعنى هوية الأرض، حيث كانت تسود الملكية التقليدية في وقت النزوح. وإن المقاييس والإجراءات الإضافية لتقييم عائدات استخدام أملاك اللاجئين (من خلال تسجيلات المؤسسات الحكومية الإسرائيلية ذات العلاقة) ينبغي أن توفر معلومات حول هذا الموضوع. أما عملية تحديد قيمة الخسائر البشرية والأضرار المعنوية فتحتاج إلى معلومات إضافية يقوم بصياغتها متخصصون في هذا النوع من التعويضات. أما بالنسبة لتعويضات النوع الأول ولأولئك الفلسطينيين الذين لا يرغبون بالعودة، فإن العديد من الدراسات قد وضعت البنود الأساسية للبحث في تقدير قيمة التعويضات. وبالاعتماد على تقرير باحثين متخصصين لخسائر الممتلكات الفردية حتى عام ١٩٩٨، فإن معدل التعويضات للعائلة (التي تضم ستة أفراد) سيكون (٤٢٠،٠٠٠ دولار أمريكي) (Badil Center, 1999: 2- 9).

• اقتراح رشيد ووليد الخالدي:

يقترح الخالدي خمسة مكونات لحل قضية اللاجئين وهي على النحو الآتي:

- أن يكون هناك تقويم رمزي للمسألة، ويمكن تحقيق ذلك حيث تعمد (إسرائيل) إلى الإقرار بالإجفاف اللاحق بالفلسطينيين من خلال مؤسساتها مثل نظام التعليم والجيش.

- أن يُقرّ الإسرائيليون مبدئياً بحق الفلسطينيين في العودة - على الرغم من صعوبة تنفيذ ذلك محلياً-!!! . وانسجاماً مع هذا المبدأ على (إسرائيل) أن تسمح بعودة بضعة آلاف أو عشرات الآلاف على أسس دورية إلى مساكنهم، بحيث يستهدف ذلك لاجئي سنة ١٩٤٨ م الذين لهم أقارب في (إسرائيل) أو الذين ما زال لهم هناك أراضٍ ومساكن. ويُذكر الخالدي بالرقم الذي وافقت عليه (إسرائيل) سنة ١٩٤٩ بعودة مئة ألف لاجئ. (Khalidi, 1995: 72-78)

- أن يُدفع التعويض إلى جميع الفلسطينيين غير الراغبين في العودة أو غير القادرين عليها.

- أن دولة فلسطين الجديدة هي دولة الفلسطينيين كافة، بغض النظر عن مكان إقامتهم. وبالنسبة للاجئين وغيرهم فإن ذلك يعني مبدئياً منح حقوق الجنسية لجميع الفلسطينيين للعيش في هذه الدولة وحمل جواز سفرها.

- أن وضع التجنس للفلسطينيين في الأردن يجب تنظيمه بمنحهم حقوق المواطنة الكاملة، إسوة بالأردنيين، أو في حالة قيام كونفدرالية بمنحهم الجنسية الفلسطينية للدولة الفلسطينية الجديدة. وبالنسبة للفلسطينيين في لبنان وسوريا - فإن عدداً منهم يسمح له بالعودة إلى مساكنه في (إسرائيل)، ويمنح آخرون جوازات سفر فلسطينية تمكنهم من السفر للعمل. لكن على أغليبتهم البقاء في لبنان كحاملين لجوازات سفر فلسطينية، وسيؤدي ذلك إلى إحداث تطور ملموس في حقوقهم المدنية كمقيمين في لبنان (Khalidi, 1994: 24).

• اقتراح زياد أبو زياد:

عالج زياد المسألة من المنظور نفسه الذي تبناه الخالدي، فقد ميّز أبو زياد بين المبدأ وتنفيذه فيما يختص بحق العودة في قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤)، معتبراً أن من حق الفلسطينيين أن ينعموا بمبدأ حق العودة إلى فلسطين كوطن قومي من دون أن يعودوا فعلاً إلى قراهم ومساكنهم في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨، وهذا ما عبّر عنه قائلاً: «إن الأوضاع التي عاش الفلسطينيون في ظلها منذ سنة ١٩٤٨، والآلام التي تحملوها ولا يزالون، أجبرت الكثيرين منهم على النظر إلى حقهم في العودة بوصفه نيلاً للاستقلال الوطني والكرامة، لا بالضرورة عودة فعلية» (Abu Zayyad, 1994: 77).

ثانياً: الاقتراحات الإسرائيلية:

يرى كثير من الإسرائيليين في المؤسستين السياسية الرسمية والشعبية أن أكثر القضايا استعصاءً على الحل في مفاوضات الوضع النهائي ستكون قضية اللاجئين، فهي أقدم قضايا اللاجئين في العالم، وتشكل جوهر النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ولن يكون هناك حل حقيقي دون حل هذه القضية وفق الرؤية الإسرائيلية، لأن (إسرائيل) لجأت إلى السلام كخيار وليس كضرورة أملتتها الحرب، فقوة (إسرائيل) الحالية تشكل تغيراً هائلاً في وضعها الاستراتيجي. (Schiff, 1999: 37).

وقد تمحورت الحلول التي قدمها الإسرائيليون لحل قضية اللاجئين حول الاقتراحات الآتية:

• اقتراح زئيف شيف:

يقترح زئيف شيف آلية لحل قضية اللاجئين من خلال تقديم الخبرات للدولة الفلسطينية في كيفية استيعاب اللاجئين فيها وتوطينهم في مناطق أخرى، كالتالي يسكنون فيها في الوقت الراهن. ويقترح شيف تشكيل لجنة أردنية -إسرائيلية- فلسطينية مشتركة لتقوم بصياغة برنامج عملي لحل هذه القضية، وسيكون دور (إسرائيل) في هذه اللجنة دوراً إنسانياً (Schiff, 1999: 18).

• اقتراح شلومو غازيت:

يقترح غازيت أن تحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بتأسيس الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأسيس قانون العودة الفلسطيني تحت عبارة أن كل فلسطيني في الشتات يرغب بتسليم المواطنة الفلسطينية ويحمل جواز سفر فلسطينياً، يُضمن له الاعتراف والحقوق الدولية بالعودة، وإذا أراد فله الحق في الهجرة إلى الدولة الجديدة (G-zit, 1995: 26).

• اقتراح شمعون بيرس:

يقدم شمعون بيرس حلاً لقضية اللاجئين يتكون من محاور عدة وهي:

- تحسين حالة المخيمات.
- توطين اللاجئين في الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية.
- استعداد (إسرائيل) لتقديم خبراتها في توطين اللاجئين وإعداد مخططات دمجهم (بيرس، ١٩٩٤: ١٥٤).

• الاقتراح الإسرائيلي بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق:

ويتضمن هذا الاقتراح توطين اللاجئين في العراق مقابل إعادة تأهيل العراق وفك الحصار عنه.

• الاقتراح التوفيقى الإسرائيلي:

تعترف (إسرائيل) في إطار هذا الحل التوفيقى بمشاركتها في النشاطات التي قادت إلى حرب عام ١٩٤٨، وبدرجة من المسؤولية العملية عن محنة ومعاناة اللاجئين. وأن إصلاح تلك المعاناة من قبل جميع الفرقاء هو هدف مركزي لعملية السلام العربية-الإسرائيلية، وتوافق (إسرائيل) على حق العودة إلى الدولة الفلسطينية، ولكن ليس إلى (إسرائيل). وقد تقبل (إسرائيل) بعودة عشرات الآلاف من اللاجئين كجزء من برنامجها لجمع شمل العائلات (Alpher, 1998: 16).

وتُبدي (إسرائيل) استعدادها لتعويض اللاجئين عن الممتلكات المفقودة على أساس جماعي، مقابل قيام الدول العربية المعنية بإقامة آلية مشابهة للتعويض الجماعي للاجئين اليهود. ويقع البرنامجان في إطار مجموعة العمل المتعددة الأطراف حول قضية اللاجئين. وقد تقبل (إسرائيل) بدور دولي في المفاوضات الفعلية حول التعويض.

وتتفق (إسرائيل) مع الفلسطينيين على تنظيم تدفق اللاجئين بما يتماشى مع القدرات الاستيعابية الفلسطينية، وتتخلى (إسرائيل) عن مطلبها بالمراقبة المباشرة على تدفق اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية، بسبب صعوبة التنفيذ.

ومن ناحيتها، تلتزم الدولة الفلسطينية بالحد من تدفق اللاجئين اعتماداً على تقويمها لقدراتها الاستيعابية. ويوفر هذا الوضع (لإسرائيل) آلية تبادلية: بمعنى أنه إذا ما تم خرق صريح لهذا الالتزام، فمن حق (إسرائيل) أن تخرق بعضاً من التزاماتها، كالتعويض المالى. وفي المقابل تعمل (إسرائيل) على تشجيع التوسع في قرارات الاستيعاب الفلسطينية (A-pher, 1998: 17).

والعنصر الرئيس في هذا الاقتراح، هو «نص الاعتراف»، وبالقدر الذي يستحوذ هذا النص على أهمية كبيرة في أوساط الفلسطينيين لأهميته التاريخية والنفسية، فإنه يستحوذ على الاهتمام نفسه عند الإسرائيليين الذين يحمل خطابهم التاريخي اللوم والمسؤولية على الدول العربية، والصياغة الآتية تبدو ممكنة:

- تعترف (إسرائيل) بأن العملية التاريخية التي قادت إلى حرب سنة ١٩٤٨، ولدت مشكلة اللاجئين، وتسببت في معاناة كبيرة للشعب الفلسطيني. وكما شاركت (إسرائيل)

وشاركت الدول العربية وشارك الفلسطينيون في هذه العملية التاريخية، تتحمل الأطراف كافة مسؤوليات مظالم الماضي ومعاناة الفلسطينيين، وتشكل عملية إصلاح هذه المظالم من قبل الفرقاء جميعاً هدفاً مركزياً لعملية السلام العربية الإسرائيلية.

- وباستلام الفلسطينيين للتعويضات المالية في إطار تسوية المطالب الخاصة باللاجئين من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين، يعتبر الفلسطينيون ذلك استجابة لتظلماتهم، إعلاناً عن تخليهم عن أية مطالبة لممارسة حق العودة إلى دولة (إسرائيل).

- تستمر (إسرائيل) في برنامجها أحادي الجانب لجمع شمل العائلات الفلسطينية.

- تتعهد الدولة الفلسطينية، من خلال المساعدات العربية والدولية أن تعمل على إعادة تأهيل لاجئي سنة ١٩٤٨م بهدف حل مشكلة اللاجئين على الأراضي العربية كشرط لسلام فلسطيني إسرائيلي مستقر.

- تقوم الدول العربية المضيئة للاجئين الفلسطينيين بالاعتراف بحق هؤلاء اللاجئين في البقاء في هذه الدول بدون التخلي عن المواطنة الفلسطينية.

- تعد سلسلة الأعمال هذه، وصيغ التفاهم من قبل (إسرائيل) وفلسطين جزءاً من الصفقة الشاملة للعملية السلمية العربية الإسرائيلية (Alpher, 1998: 18).

• اقتراح سري نسيبة و Mark Heller:

عرض مارك هيلر وسري نسيبة خطة إسرائيلية- فلسطينية جديدة لمعالجة قضية اللاجئين واقترحا ما يأتي:

- أن تكون الدولة الفلسطينية الجديدة مستعدة لاستيعاب بين ٧٥٠ ألفاً إلى مليون عائد، معظمهم من سكان المخيمات.

- أن يُمنح الفلسطينيون الذين يرغبون في البقاء حيث يسكنون الجنسية والحقوق السياسية الكاملة في الدول المضيئة لهم.

- رفض الادعاءات الإسرائيلية التي تقول إن عودة نحو مليون لاجئ إلى المناطق المحتلة غير ممكنة تقنياً.

- إن اختيار عدد محدود من العائدين لقبولهم في (إسرائيل) يجب أن يتم على أسس إنسانية، والنظر في كل مسألة فردية على حدة.

- تأليف لجنة دولية لتقدير قيمة الممتلكات الفلسطينية المهجورة، وتُحتسب من هذه القيمة تكلفة توطين الفلسطينيين في المناطق المحتلة وفي مناطق أخرى.

- يربط الكاتبان بين الوجود المستقبلي والدائم للمستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، وبين عودة عدد محدود من الفلسطينيين إلى (إسرائيل)، إذ يجب رفض اعتبار العلاقة هذه تبادلية، فالفلسطينيون العائدون إلى (إسرائيل) سيعيشون تحت الحكم الإسرائيلي، في حين أن المستوطنين سيحظون باقتناء الجنسية الإسرائيلية، وستمنح المستعمرات قسطاً من الاستقلال الذاتي تحت الحكم الإسرائيلي.

- يُسمح للملاكين اليهود في الدولة الفلسطينية المستقبلية سواء كانت أملاكهم تعود إلى ما قبل سنة ١٩٤٨ أو إلى ما بعدها بالتقدم للحصول على الجنسية الفلسطينية والعيش في الدولة الفلسطينية إن رغبوا في ذلك، ويجب عدم الحد من تملك اليهود للممتلكات في الدولة الفلسطينية المستقبلية (Heller, 1991: 88- 96).

● وثيقة إسرائيلية فلسطينية مشتركة:

وُقعت وثيقة إسرائيلية فلسطينية من قبل شخصيات إسرائيلية وفلسطينية، وتضع هذه الوثيقة تصوراً لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وقد ورد في البند الرابع من هذه الوثيقة «موضوع اللاجئين»، إذ اقترح الجانبان أن تلغى وكالة الغوث (UNRWA) وأن تحل محلها هيئة دولية جديدة تتولى عملية إعادة تأهيل اللاجئين والنازحين، وتأمين استيعابهم في دول وأماكن إقامتهم الحالية، والعمل على تطوير أوضاعهم الحياتية والاجتماعية، وامتصاص أعدادهم في الحياة اليومية للمجتمعات التي يعيشون في محيطها. وتتكفل حكومة حزب العمل بالتعامل ثنائياً مع الدول المعنية ومع الأطراف الدولية الراغبة دونما صخب أو ضجيج، وبما لا يشكل إراجاً للسلطة الفلسطينية، وبممارسة الضغوط الكفيلة بانتزاع المواقف الدولية الداعمة لهذا الهدف، والتعامل مع الدول المضيفة بما يضمن إغلاق هذا الملف ببطء بعد أن تُهيأ الظروف كافة التي تعطي لهؤلاء حق المواطنة حيث يقيمون (عويضة، ١٩٩٨: ٨٩).

أما فيما يتعلق بدخول هؤلاء «اللاجئين» إلى أراضي السلطة الفلسطينية، فإن لهذه السلطة حق إصدار تصاريح الدخول المؤقتة، وتأشيرات الزيارة اللازمة، بغرض زيارة ذويهم المقيمين، شريطة أن لا يمنح هؤلاء حق المواطنة في حدود أرض السلطة. وإنما يحق منحهم حق الإقامة المؤقتة المحددة التي تُمنح للزوار من الرعايا الأجانب (ولإسرائيل حق المساواة في أية حالة يشتهب فيها دون تحفظات). وذلك بهدف عدم الإخلال الديمغرافي في المنطقة أو زعزعة استقرارها السياسي. ويتعهد الجانب الفلسطيني بالتعاون في هذا الشأن، وتعد الأرقام الوطنية السارية حالياً -والممنوحة للرعايا المقيمين في مناطق السلطة الفلسطينية حتى تاريخ وضع هذه الوثيقة موضع التنفيذ- هي المرجعية الرسمية لأي تجاوز قد يقع بعد دخولها حيز التنفيذ (عويضة، ١٩٩٨: ٩٠).

ومن الواضح أن طرح الموضوع بهذا الشكل يُمثّل قمة الإسفاف واللاوعي، لأنه يتجاهل الجهود الصهيونية المستمرة في جلب مئات الآلاف من اليهود إلى فلسطين. فكيف يحرم الفلسطيني من حقه في العودة والاستقرار بدعوى الرغبة في عدم الإخلال الديموغرافي، في حين لا تشكل الهجرة الصهيونية إلى فلسطين مثل ذلك الخلل أو ما يزيد.

وفي البند السابع من الوثيقة ورد النص الآتي فيما يتعلق باللاجئين: «إضافة إلى ما اتفق عليه بشأن اللاجئين ستقدم (إسرائيل) المساعدات المالية كغيرها للعمل على استيعابهم حيث يقيمون، وهي غير ملزمة بمبدأ حق العودة (عويضة، ١٩٩٨: ٩٠).

يُلاحظ من خلال الاقتراحات الإسرائيلية السابقة، أنها تقدم رؤية تصفوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وهي تعمل في أي اتفاق حول اللاجئين من أجل:

- حل ينهي مشكلة اللاجئين من كل جوانبه في إطار عملية التوطين، وتريده حلاً مختبراً وليس بالصيغة المكتوبة فقط، لذلك فالفترة اللازمة لتطبيق الاتفاق حول الوضع الدائم هي الفترة التي تستلزم إنجاز حل التوطين.

- ترفض (إسرائيل) التعاطي مع قضية اللاجئين والنازحين بناءً على أية مرجعية شرعية دولية، لذلك فإنها تسعى لإلغاء المكانات الثلاث التي تجسّد هذه المرجعية وهي:

- المكانة السياسية والقانونية للاجئين ممثلة بالقرار (١٩٤).
- الأنروا كتجسيد لهذه المكانة والالتزام الدولي بها.
- المخيم كإطار مرجعي متميّز يكرّس هذه المكانة.

- بالنسبة (لإسرائيل) فإن الإطار التفاوضي هو المرجعية، وما يتم التوصل إليه هو الحل، وهو إطار ثنائي المسار بين (إسرائيل) وكل من الفلسطينيين والدول المضيفة كل على حدة، وكل مسار مستقل بآليته ونتائجه، ولا يحتاج إلى مصادقة الفرقاء الآخرين. (رباح، ١٩٩٩: ٨-٩).

ومن جهة أخرى يلخص خالد الأزعر الحلول الفلسطينية والإسرائيلية ضمن السيناريو ذي المشاهد الستة الآتية:

- المشهد الأول:

عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم تطبيقاً لقرار (١٩٤) مع التعويض عن الممتلكات التي فقدت، والمعاناة التي دامت لأكثر من خمسين عاماً.

- المشهد الثاني:

عودة محدودة إلى داخل فلسطين لحل تعتبره نهائياً لملف اللاجئين، ومن مدخل إنساني بعودة عدد محدود ضمن اتجاه جمع شمل العائلات.

- المشهد الثالث:

عودة واسعة أو محدودة إلى الكيان الفلسطيني، وينطلق هذا المشهد من احتمال أن تتمخض المفاوضات عن السماح بعودة أعداد من اللاجئين والنازحين إما بشكل مفتوح أو محدود بشروط غير صارمة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

- المشهد الرابع:

عودة مفتوحة لاتحاد أردني فلسطيني، وينطلق هذا المشهد من كون العودة الكاملة في اتجاه فلسطين التاريخية غير ممكنة بفعل الرفض الإسرائيلي، ويصعب تطبيقها في ظل موازين القوى المهيمنة على التسوية.

- المشهد الخامس:

عودة مفتوحة إلى صيغة اتحادية فلسطينية إسرائيلية، ووفقاً لهذا المشهد، يُوزع عبء ضمان الحقوق التاريخية للاجئين ليس على كيان أردني فلسطيني، وإنما على كيان إسرائيلي فلسطيني ديمقراطي. وذلك بأن تنشأ دولة فلسطينية غير طائفية ثنائية القومية ومستقلة، ليس فيها مجال لممارسة التمييز العنصري الإسرائيلي، الذي يجعل للطائفة اليهودية دون غيرها ممارسة «حق العودة».

- المشهد السادس:

عدم العودة مطلقاً، فربما انهارت عملية التسوية في سياقها الفلسطيني الإسرائيلي بفعل عوامل لا مجال لذكرها في هذا الموضع، وفي أفضل الفروض، سيبقى الوضع كما هو عليه بالنسبة للاجئين والنازحين، وهو ما يعرضهم لخطر التآكل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أجل معين، يحدده ما تبقى من صلابتهم بفعل الضربات المتلاحقة، وقدرتهم على إبداع أطر قيادية جامعة جديدة، أو إعادة النشاط والعزيمة في الأطر الراهنة. (الأزرع، ١٩٩٨: ٣٤-٤٠).

أما المشهد الذي لم يتم تناوله في السيناريو السابق، فإنه يستقي حركته من خلال ما ورد في النص القرآني لسورة الإسراء، والأحاديث النبوية والسياق التاريخي القديم.

فعلى الرغم من أن كثيراً من الباحثين في القضية الفلسطينية بشكل عام، وقضية اللاجئين بشكل خاص قد غفلوا الحل الديني (وهو حل أغفلته المحافل السياسية والمؤتمرات

العالمية) إلا أن ضمائراً أبناء الأمة الذين يدينون في غالبيتهم العظمى بالإسلام لن تغفل هذا الحل. فالسيرة النبوية حسمت الصراع قديماً مع اليهود، وبيّنت كيف أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم قدم إلى المدينة، خط وثيقة بينه وبين أهلها ومنهم اليهود، وهذه الوثيقة تنظم العلاقة وتفرض الموادعة بين الجميع، وكان من نصوصها «وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، ومواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ^١ إلا نفسه وأهل بيته، وإن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف... وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن النصر للمظلوم، وإن الجار كالنفس» (ابن هشام، ١٩٣٦: ١٤٨ - ١٤٩).

لكن اليهود لم يلتزموا بها، فكانت منهم المحاولة تلو الأخرى لفتك بالمسلمين والإساءة إليهم، كما حدث مع بني قينقاع، ثم محاولة قتل الرسول صلى الله عليه وسلم كفعل بني النضير، ثم التآمر مع الأعداء، كتآمر بني قريظة مع قريش يوم الخندق، ثم محاولة تجهيز الجيوش لغزو المدينة كما حدث يوم خيبر، وكلها محاولات باءت بالفشل، وواجهها الرسول صلى الله عليه وسلم بالحرب والقضاء على الشر المتناثر. وعليه، فالتجربة الأولى تُلغي إمكانية التعايش مع هذا الجسم الغريب عن واقع المجتمعات البشرية.

ثم إن النصوص القرآنية تشير بوضوح إلى حل القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين، فالله سبحانه وتعالى يقول في القرآن الكريم في سورة الإسراء «وقلنا من بعده لبني إسرائيل اسكنوا الأرض فإذا جاء وعد الآخرة جئنا بكم لفيفاً» (آية ١٠٤). ويذهب كثير من المفسرين ومنهم الشيخ سعيد حوى إلى أن وعد الآخرة هو المذكور في الآيات الأولى من السورة نفسها «إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها فإذا جاء وعد الآخرة ليسؤوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا» (الإسراء: آية ٧). والمقصود بها غلبة المؤمنين على اليهود الذين سيعلون في الأرض، وستكون لهم دولة مسيطرة تخضع لها كثير من دول العالم بصورة غير مباشرة، كما كان لهم دولة قديماً فدمرها الله سبحانه وتعالى (حوى، ١٩٨٥: ٣٠٣٨ - ٣٠٤٤).

ومن جهة أخرى، فإن الحديث النبوي الشريف يؤكد طبيعة الصراع مع اليهود ويصور خاتمته. فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهود من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر والشجر يا مسلم، يا عبد الله، هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود». (صحيح مسلم برقم ٢٩٢٢) ((٢٢٣٩/٤)).

* يوتغ: يهلك.

وسواء كانت هذه المعركة المذكورة في الحديث النبوي الشريف هي معركة القريب العاجل -التي نسأل الله أن يُقرّ بها عيون المؤمنين، وينصر بها شعب فلسطين- أم في البعيد الآجل بين يدي المسيح المنتظر، إلا أنها تحدد موطن الصراع وتبين خاتمة الحرب، والمسألة العالقة بين المسلمين واليهود.

وهذه معانٍ مستقرة في نفوس المسلمين وضمايرهم، قصر الزمن أم طال، لأنها جزء من عقيدتهم، إن أغفلها بعضهم فلن يغفلها جُلهم، وهي معانٍ تلغي فكرة الحلول المطروحة عالمية كانت أو محلية، وتبقي حلاًّ وحيداً فقط، مفاده أن حرباً شرسة ستكون تلغي وجود اليهود في فلسطين، يشترك فيها المسلم والشجر والحجر ضد اليهود، وتتيح في نهايتها لكل لاجئ أن يرجع إلى أرضه التي سلبها منه اليهود، وبيته الذي هدموه بألتهم العسكرية.

وإذا كانت شرور اليهود لا تنتهي إلا بالصورة التي حلت بهم سنة (٥٨٦ ق.م) على يد نبوخذ نصر حين دمر بنيانهم وممتلكاتهم، وبمثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومثل ما ورد في نص القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف فلا حلّ إذاً لأمتنا سوى حل القوة، ولا خلاص لها من شرور هذا الكيان اليهودي إلا بالإعداد والاستعداد، ثم الحرب التي تردّ الحقوق لأصحابها واللاجئين إلى موطنهم وبيوتهم.

ونخلص في هذا السياق، إلى «أنه من الخير أن يذكر اليهود أن التاريخ لم ينته بعد، وأنهم محاطون بالعرب بحشود ضخمة، لا قبل لهم على إفنائها، وأن الغرب بعيد عنهم، يرعاهم يوماً، ويتنكر لهم أياماً، وأن العرب كانوا دوماً طوال التاريخ أرحم بهم، وأشفق عليهم من حلفائهم اليوم، وإن ما يقوم على الطيش والحقد والتعصب لا يدوم، والبقاء للحق والعدل والخير، ولمنطق الزمن السليم وأحكامه الثابتة» (الحسيني، ٢٠٠٠: ٧).

نتائج الدراسة:

من خلال عملية استقرائية معمقة لما ورد في محوري الدراسة يمكن أن نستشف منها النتائج الآتية:

• أولاً: إن موقف المؤسسة الإسرائيلية السياسي لم يول اهتماماً بقضية اللاجئين الفلسطينيين وبشكل خاص حق عودتهم إلى أراضيهم التي هجروا عنها قسراً في عام ١٩٤٨، وأظهروا لا مبالاة منقطعة النظير بشأن هذه القضية، كما أنكروا قرار حق العودة الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمعروف بقرار ١٩٤.

• ثانياً: لقد كان هاجس المؤسسة الإسرائيلية بشقيها الرسمي وغير الرسمي منصباً على إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم كحل لإنهاء هذه القضية.

• **ثالثاً:** يكتنف الغموض قضية اللاجئين ومصيرهم في اتفاقيات أوسلو، وهذا ما أدى إلى إثارة حفيظة اللاجئين وتخوفهم من هذه الاتفاقيات.

• **رابعاً:** يتفق الباحث مع الرؤية التي تذهب إلى أن قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨م تشكل إحدى أهم القضايا وأخطرها في مجرى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ورغم الإهمال والإرجاء والتأجيل الذي حظيت به هذه القضية في الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية الخاصة بالمرحلة الانتقالية، وإعلان المبادئ، واتفاق القاهرة ٤ أيار ١٩٩٤م، واتفاق طابا الخاص بتوسيع نطاق الحكم الذاتي، باستثناء النص في اتفاق إعلان المبادئ على إمكانية بحث عودة بعض فئات «النازحين» بعد ١٩٦٧ وفقاً لشروط محددة وعن طريق لجنة مشتركة، رغم كل ذلك، فإن قضية اللاجئين تلقي بظلالها وانعكاساتها على ضرورة عملية التسوية برمتها، ليس فقط في بعدها الفلسطيني الإسرائيلي وإنما أيضاً في بعدها العربي اللبناني السوري والأردني، وذلك نظراً لتداخل قضايا اللاجئين الفلسطينيين ومشكلاتهم مع القضايا المحلية والقطرية، وتماسها مع قضايا الاستقرار والطائفية والتوازن الديموجرافي وغيرها، إذ لا يمكن تجاهل وجود جاليات فلسطينية كبيرة في لبنان وسوريا والأردن وغيرها في البلدان العربية. (الأزعر، ٩٣: ١٩٩٨).

• **خامساً:** إن الموقف الفلسطيني الرسمي يبدو دفاعياً ووقائياً، ويفتقر هذا الموقف لبرنامج عمل منظم وممنهج لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

• **سادساً:** إن حق اللاجئين في أملاكهم هو حق ثابت وغير مرتبط بفشل اتفاقيات أوسلو أو نجاحها أو حتى بالإعلان، أو عدم الإعلان عن دولة فلسطين بعد تطبيق اتفاقيات أوسلو.

• **سابعاً:** من خلال التمعن في السيناريوهات المرتبطة بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإن الباحث يخلص إلى أن المشهد الإسلامي يضع تصوراً شاملاً وجذرياً وحقيقياً لإنهاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لأنه يعبر عن إرادة إلهية تشكل الفعل وإرهاصاته ونهاياته، وأجزم أن هذا الحل ترتقي إليه آمال كل لاجئ ومسلم وطموحاته على هذه البسيطة. وسيدعن له الملاء، ويمتثل الخصم قبل الصديق.

• **ثامناً:** بعد أكثر من ثمانية عشرة سنة من المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التي لم تثمر عن شيء، فإن التحليل الموضوعي والعقلاني يتبنى السيناريو الإسلامي بمعطياته كافة، لأن هذا السيناريو يضع حداً للهرولة نحو الهاوية ويرسم الآفاق الواقعية التي تتلاءم مع هذا الاحتلال.

الخلاصة:

ناقشت هذه الدراسة بعداً مهماً في مسار القضية الفلسطينية تمثل في الاقتراحات التي قدمت لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، هذه التي تشكلت في أطرها ومساراتها أهم القضايا وأخطرها في مجرى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ولا شك في أن ارتباطات هذه القضية لم تنحصر في البعد الفلسطيني، فقد أُلقت بظلالها على مسار عملية السلام برمتها في المنطقة العربية، وخاصة البعد اللبناني والسوري والأردني، نظراً للتواجد الفلسطيني الكثيف في هذه الأقطار، والذي من تداعياته السياسية والاقتصادية و الديموغرافية قد اثرت في البناء الاجتماعي لتلك البلدان، لذلك فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي المحور الرئيس الذي يركز عليه أي حل نهائي بين أطراف المفاوضات المختلفة، ولن يحصل ذلك إلا إذا ارتقت هذه المفاوضات إلى الحقوق التاريخية والجغرافية للاجئين الذين خرجوا من مدنهم وقراهم التي هجروا منها بفعل العمليات العسكرية للمنظمات الصهيونية بحقهم عام ١٩٤٨م.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. القرآن الكريم، سورة الإسراء، (الآيتين ٧، ١٠٤).
٢. موريس، بني، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، عمان: دار النشر للأبحاث والدراسات الفلسطيني، ١٩٩٣.
٣. كرمة، نابلسي، سيادة شعبية، حقوق اجتماعية، مشاركة وصياغة حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين، فلسطين: مركز بديل، ٢٠٠٣.
٤. سلامة، سامي، مفاوضات اللاجئين، التحديات وسبل مواجهتها، مجلة آفاق، العدد الرابع، السنة الأولى، فلسطين، صيف ١٩٩٩.
٥. تماري، سليم، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.
٦. أزعر، محمد خالد، ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، ١٩٩٨.
٧. شبلاق، عباس، مسيرة السلام وأثرها على قضية اللاجئين الفلسطينيين، السياسة الفلسطينية، العدد السادس، ربيع ١٩٩٥.
٨. بيريس، شمعون، الشرق الأوسط الجديد، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٤.
٩. عويضة، رياض، اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الحل الدائم لمشكلتهم، فلسطين، ١٩٩٨.
١٠. رباح، رمزي، المفاوضات وقضية اللاجئين الفلسطينيين: حق العودة في مواجهة حلول التوطين، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ١٩٩٩.
١١. ابن هشام، السيرة النبوية، حققها مصطفى السقا وآخرون، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٦.
١٢. حوى، سعيد، الأساس في التفسير، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ١٩٨٥.
١٣. صحيح مسلم برقم (٢٩٢٢) (٤ / ٢٢٣٩).
١٤. حسيني، اسحق موسى، مدينة القدس وعروبيتها - مكانتها في الإسلام، دمشق: دار القلم، ٢٠٠٠.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

1. Zureik, E., *Palestinians refugees and the peace process*, Washington, D.C., Institute for Palestine studies, 1996.
2. Abdul shafi, H. *Address Delivered at the Madrid peace conference*, 31 oct., <http://www/israel-mfa.org.il>, 1991.
3. P.R.R.N.: *Palestinian Refugee Research Net*.
4. Giant, J., *A proposal for A permanent Settlement for the Palestinian Refugee*, Haifa: The University of Haifa, 1995.
5. Pulfer, G., *Gazan refugee perspective forward Oslo accords*, Bethlehem, Badil, 1998.
6. Hallaj, M., "The refugee questions and the peace process" In *Palestinian Refugee: Their problem and future*, Washington D.C., The center for policy analysis on Palestine, 1994.
7. Abu Sitta, S., *The phased return of the Palestinian refugees: Al- Multaqa conference "Palestine at Cross Roads"*, Palestine: Birzeit University, June, 1999.
8. Alpher, J., *The Palestinian refugee problem and the right of return*, Harvard University: Weath head Center for international affairs, 1998. and see Cahana, S., *Differing and Converging Views on Solving The Palestinian Refugee Problems*, Jerusalem: The Hebrew University of Jerusalem, 1996.
9. Badil Center, *The Impact of Return on Compensation for Palestinian Refugees*, Ottawa- Canada: Workshop on Issue of Compensation for Palestinian Refugees, 1999.
10. Khalidi, R., "A possible solution", *Palestinian Israel Journal*, vol. II, no.4, Autumn, 1995.
11. Khalidi, W., "Toward a solution" in *Palestinian Refugees, Their problem and future*, Washington D.C., The center for policy and analysis on Palestine, 1994.
12. Abu Zayyad, Z., *The Palestinian Right of return: A Realistic Approach*, Palestine- Israel, *Journal of Politics, Economics and Culture*, no.2, 1994.
13. Schiff, Z., *Israel preconditions for Palestinian statehood*, Washington: The Washington Institute for New East Policy, 1999.
14. Gazit, S., *The Palestinian refugee problem*, Tel Aviv University, 1995.
15. Heller, M., Nusseibah, S., *no Trupremets, No Drums: A two state settlement of the Israeli- Palestinian conflict*, New york: Hill and Wang, 1991.
16. www.webcache.googleusercontent.com.